

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥

بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ والقوانين المعدله له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية

العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج ،

قرر

(المادة الأولى)

يعدل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ليكون

مسماهما " الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة " على أن تتبع وزير التجارة

الخارجية والصناعة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وعلى الجهات المختصة تنفيذه

(حسنى مبارك)

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ المحرم سنة ١٤٢٦ هـ

الموافق ٧ مارس سنة ٢٠٠٥ م

صورة مرسله إلى السيد / وزير التجارة الخارجية والصناعة

أمين عام مجلس الوزراء

(دكتور / سامى سعد زتلول)



بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الهيئات العامة ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية

العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ،

قرر

(المادة الأولى)

يعدل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ليكون

مسمىها " الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة " على أن تتبع وزير التجارة

الخارجية والصناعة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وعلى الجهات المختصة تنفيذه

(حسنى مبارك)

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ المحرم سنة ١٤٢٦ هـ

الموافق ٧ مارس سنة ٢٠٠٥

صورة مرسلة الى السيد / وزير التجارة الخارجية والهندسة والصناعة



الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج

تم ايداد سيرة كل الإنتاج ، والتصديق والتصديق والتوقيع

Handwritten notes in Arabic, including "١٩٧٩" and "١٤٢٦ هـ".

Handwritten numbers "٢٢٨" and "٢١٢".

Official stamp of the Ministry of Trade, Industry and Economic Cooperation, dated 7/3/2005.